الأمن التعليمي في المدرسة والجامعة بين الواقع والمأمول

Educational security in school and university between reality and expectations

جلول سليم حمريط[1]

[1]جامعة عبد الله مرسلي–تيبازة–الجزائر djelloulsalim@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/13 تاريخ القبول: 2021/10/18 تاريخ النشر: 2021/12/23

الملخص:

يقف الأمنُ التعليميُ بين مفترق طرق تفشّى وقع الظّاهرة كسلوك مَشين، ورصيف الحدّ من تفاقم العوامل، المؤدية والمهدّدة للأمن التعليميّ، بتفعيل إعادةِ الاعتبار للمدرسة والجامعة.

كما تقف المقوّمات القانونية تطرح المعايير، التي تسهم في حفظ كرامة الإنسان، وتقييم سبل تحصينها، في ضوء تظافر جهود مختلف التشريعات السماوية والوضعية، في فهم الشروط اللاّزمة لحفظ كرامة الإنسان.

فالأمن التعليمي لا يقتصر على توفير الحد الضروري، من الاطمئنان والراحة النفسية لأفراد الأسرة التعليمية على جميع أطيافها وشرائحها، بقدر ما يعمل على خلق بيئة آمنة وراقية، توفر لكل متمدرس حياة أيسر وسكينة أسمى وأفضل، وأن يدرك الجميع بحق المهام الملقاة على عاتقه، وهنا وجبت التضحية للوصول إلى المبتغى الذي يُرتجى من الأمن التعليمي.

فإلى أي مدى يمكنُ اقتراحُ خطة محكمة وجادّة لتوفير الأمن بالمدرسة والجامعة؟

وإلى أي حدّ يمكن رصد وتتبع الظاهرة الأمنية وتشخيصها ومعالجتها؟

وكيف تتنوّع روافدُها لتسهم بشكل إيجابي في رسم خارطةٍ أمنيةٍ في المدرسة والجامعة؟

الكلمات المفتاحية: التعليم، الأمن، المدرسة، العنف، الجامعة.

المؤلف المرسل: جلول سليم حمريط

Abstract:

Educational security is not limited to providing the necessary level of reassurance and psychological comfort to members of the educational family of all spectrums and segments, as much as it works to create a safe and upscale environment that provides each student with an easier and higher and better life, and for everyone to realize the right of the tasks entrusted to him, and here the sacrifice must be made. To reach the desired goal of educational security.

To what extent can a solid and serious plan be proposed to provide security in the school and the university?

To what extent can the security phenomenon be monitored, tracked, diagnosed and treated?

And how are its tributaries diversified to positively contribute to drawing a security map at school and university?

key words :

Education, security, school, violence, university.

توطئة:

يعتبر الجيل القديم أكثر تشبّعا بالأخلاق والتربية القويمة، زاد من ذلك تسلّحُه المستمدّ من ثقته بنفسه، وبارتكازه على خصائصه الثقافية والحضارية، كما أنه استفاد من تراث الأمم السالفة أو المعاصرة له، وكان متفتحا بشكل إيجابي دون انغلاق على نفسه.

غير أنّ الجيلَ المعاصر أصبح يعاني من حدوث حالات مرضية معقّدة، ومنها ظاهرة الأمن التربوي، فظهرت معالجات تربوية ونفسية وطبيّة للظاهرة، وتوالت الصيحاتُ تشعرنا بخطورة الأمر.

وأكثر من ذلك أننا لا نعاني من تواجد الظاهرة، بل أكثر ما نعاني من وقوفنا تجاهها مكتوفي الأيدي، بالرغم من أنها تهدّد كياننا برمته، وبخاصة إذا لم نول بناء الفرد كونه يؤثر ويتأثر، ويملك طاقات معتبرة تؤهله للتصدي للظاهرة.

وإذا اعتقدنا جازمين أن منفذ الخروج، وخلاص المجتمع وتطوّره ورقيّه، يتواجد في امتلاك خاصية العلوم وتقدّمنا في الأمن الغذائي، والأمن الصناعي، والأمن المائي، وهذا صحيح إلى حدّ بعيد، فإن الأمنَ التعليمي، هو السّمة الاجتماعيةُ التي تكيّف الفردَ على مقتضى بناء الفرد.

وهذا أهم عنصر يجدرُ بنا أن نوليه الاهتمام والرعاية الكاملتين، موازاة مع اهتمامنا بمخططات تطويرية في مجالات أخرى، وذلك لأن مجتمعنا المعاصر يواجه كثيرا من المشكلات الأخلاقية، كالعدوانية والسبّ والألفاظ القبيحة وغيرها، تتفاوت في مجملها بين الممارسة العدوانية والإيحاء بالحواس، أو المناقشة البيزنطية العقيمة أو ما يسمى بلغة الخشب.

فكيفما كُنتَ عاملا في مهنة، أو عضوا في أسرة، أو مواطنا في مدينة تخضعُ بطريقة أو بأخرى لتأثير البيئة الطبيعية؛ وإنما نضعُ أصابعنا فقط على جوهر الظاهرة، ونعمل دوما على خلق بيئة اجتماعية راقية بإدخال العبقرية العلمية نحو بلوغ حياة تعليمية وجامعية آمنة، توفّر لأفراد المجتمع حياة أفضل، لا أن نترك الحبل على الغارب، بإعطائنا فرصة للسلوكيات تنهش من قدراتنا، وتجعل من حياتنا التعليمية حيا ة بائسة عصيبة وغير آمنة.

ولربما تتضاءل اجتهاداتُنا بقراراتها وتوصياتها في هذه الندوات، صوب أدراج الرياح ما لم نستخدم العقل والحرية الفكرية الإيجابية وفق المنهج العلمي والمنطق العقلي.

وإذا كان الفرد منّا يعيش تحت مظلة دولة ذات نظام، وفي ظل سلطة تبنى مؤسسات ومرافق حكومية، على قواعد دستورية وقانونية ثابتة ومستقرة، هذه العملية تقتضي متطلبات السيادة، بفرض النظام الأمني والقانون والتنمية والرفاهية. والدولة هي الضامنة لهذا الأمن والحقوق، وكذا الحريات باعتبارها المالكة للسيادة وحفظ الأمن والاستقرار.

والعولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، أضحت أنموذج حياة بحسب تنامي وتطور رصيدها الحضاري والتقني والمعلوماتي، فهي أسلوب حياة شامل. يواكب التقدم الشامل علميا ومعرفيا وتكنولوجيا، والذي لا يساير ذلك يسبحُ في فضاءات منخفضة وغير مستقرة، وهذا من الوقوف على حالنا، في ضوء طبيعة مظاهر وأشكال السلوكات التي يكتسبها الفرد داخل فضاء محيطه، كل ذلك من العوامل الموضوعية أو الذاتية التي باتت تهدد وتنخر وتمزق مطويات النصوص، التي تعتمد السبل التربوية في مواجهة ظاهرة الأمن التعليمي في المدرسة والجامعة.

التصورات المفهومية –الإكراهات والرهانات –:

توازي كلمة الأمن تحقيق الراحة والطمأنينة ودرء كل أنواع الأذى واستبعاد ما من شأنه أن يعكر صفو السكينة أو يقترب من مسببات الخوف، وباختصار كل ما من شأنه قلب موازين قيم الأمن والتربية الأمنية ،هي تلك المنظومة المحددة لسلوكيات الأشخاص باعتبارها الضوابط التي تضمن الأمن التكاملي، وتحد من تفاقمها وتناميها وهو ما يضع الفرد والمجتمع فريسة للقلق وأكثر تعرضا للإيذاء ،وهو ما يترتب عنه سلبا خلق المشكلات السلوكية، وتعقيد أطوار الفطرة السليمة وما ينتج عنه من " تداعى المجتمعات والحضارات وهجرة العناصر البشرية المصدومة في أجواء هذه التداعيات، وما يحصل من حالات خطف وتضليل ومصادرات وعنف على الهاربين الباحثين عن عيش أكرم وعن أمن وسلم" (عباس محمود مكي، 2007، ص 37).

وإذا اعتبرنا أن الأمن التعليمي هو حصول الأسرة التعليمية على كل ما هو إيجابي ومفيد، فإنه تحصين الناشئة بالقواعد والأساليب المثمرة. واجتناب السلوكيات والممارسات، بإتباع السلوك الحضاري ضمن مكونات العملية التربوية التعليمية. درءًا للفساد بنهج التنظيم القويم والصحيح للأفكار والممارسات بما يكفل نجاح الإخاء والمودة.

ولتفعيل مثل هذه المفاهيم يشكّل الأمن التعليميُ أو التربوي أنموذجا شائعا لدى الدول ،كونه ينبذ العنف ويحذر من أخطاره وتهديده للقيم والمبادئ والثوابت والفضائل، وباعتباره الكفيل والضامن لصد معاول الهدم ودحر الأفكار الهدامة وكل ما من شأنه تهديد المؤسسات التعليمية بأي خطر معنوي كان أو مادي "فيما تُلحقه تلك الظاهرة من ضرر... وخلق نوع من الاستقرار وتشجيع الفوضى بين الأفراد مما يؤدي إلى عدم احترام القانون، بل لقد تعدّت ذلك الإطار بحيث أصبح استفحال الانحراف في دولة يعطي صورة عن عجزها، عن تقديم الرعاية الكافية لأطفالها، فالمجتمع مهما كان متقدماً في موارده المالية يوصف بأنه متخلف متى أهمل موارده البشرية" (زيدومة درياس،2007، ص 1) وللفرد أو المجتمع كما للتلميذ أو الطالب حق الرعاية و الاطمئنان وحق العيش الكريم بما يضمن عدم ميله نحو الانحراف أو الانعزالية أو بما يجنح به إلى الهاوية. باعتباره أول ما يتطلب ويستدعى منا الرعاية.

وأول جوانب هذه الرعاية " الحاجة إلى الأمن سواء على المستوى العاطفي أو المادي، تعتبر من الحاجات أكثر أهمية في حياة الطفل، ففي حالة ما إذا كان غير مؤمن فإن جميع الطموحات الخاصة بتفاصيل حياته تبقى مؤجلة إلى وقت لاحق".(أحسن بوبازين، 2009، ص82) كوننا نشعر ونعانى من التوترات والقلق والاضطرابات.

والبيت الأسريُ هو البذرة الأولى أو المعني الذي يصقل فيه قالب الفرد وسلوكه، وتتكون شخصيته، وتزوده بمجموعة من القيم التربوية والمعايير الاجتماعية، كون الفرد يتأثر أول ما يتأثر بوالديه ويأخذ عنهم.

والسقف الأسري كذلك هو أول ما ينشأ عليه الفرد، وأول ما يصقل فيه من سلوكيات؛ فالصغير إذا ما تلقى الرعاية الكافية من البيت لا يعمد ولا يمكنه أن يختلق ممارسة أو مشكلة سلوكية "والملفت هنا هو أن الجريمة هي من إفرازات القيم الاجتماعية السائدة والمسؤول عن الجرائم هو النظام الاجتماعي التبادلي والنظام الأسري التبادلي".(عباس محمود مكي، 2007، ص 30).

وإذ نعتبر أن الأمن التعليمي في الجزائر معتنى به بشكل حديث كما في بقية الدول المتقدمة ؛ أو كغيرها من الدول العربية باعتبار الظاهرة العنفيّة دخيلة وغير معروفة ولا مدرجة ضمن النظم التربوية ،تطورا للموازنات الراهنة أو ربما هي نتاج ما يسمى بالعولمة...والجزائر كغيرها من الدول العربية يملك رصيدا وثروة فكرية وخصوصية حضارية تشكلت ظلالها الوارفة على مختلف مناحي الحياة بما شمل ذلك الجانب التعليمي، وكذا الجانب المجتمعي ترسيخاً لأفراد المجتمع، ولخدمة هيئة التعليم ومحيطه والذي بدونه لا تكتمل عناصر الطمأنينة .بما يوفر حيّزا واسعا من التنمية المجتمعية ككل. إذ يسود العيش المنظم تحت مظلة أمنية لها حق السيادة بفرض واحترام القانون، وتسند لها مهمة حفظ الأمن والاستقرار، ودحر الفوضى ونبذ شريعة الغاب، ومنع انتشار الفساد.

وإذا كانت الأسرة كذلك هي الخلية الأولى، والتي يتفاعل ويتناغم الطفل مع نسماتها من حيث تلقي النظم الأخلاقية الفطرية، وبداية تشكل شخصيته ومرونة صقل مواهبه؛ باعتبار أن نتائج كل الدراسات العلمية والنفسية تخلص إلى أن شخصية الإنسان تتشكل من المبادئ الأساسية الأولى التي ينشا

عليها الفرد منذ نعومة أظفاره بالبيت مما يؤثر وينعكس على سلوكه وتصرفه بنسبية معينة لاحقا في تعليمه أو عمله أو مع أقرانه، فإن هناك نماذج بشرية مختزنة بذاكرته تشير إلى أبعاد كثير قد يخطئ في فهمها.

ثمّ تأتي المدرسة كهيكل اجتماعي بعد الأسرة، يتفاعل فيها الفرد مع مجموعة أخرى من القيم والضوابط، من خلال رفقائه ومعلميه، ومع البيئة المدرسية بمعاييرها، التي ترسخ الضوابط الأمنية السوية، وتبعده عن السلوكيات التي قد تضر بنفسه أو بغيره، أو ممن يهدّدون استقراره واستقرار المجتمع، ويُقصد باستقرار المجتمع ضمان حدّ أدنى لمستوى الحياة.

والمدرسة كهيكل ومرفق عمومي واجتماعي، تقوم على تنشئة الأبناء تنشئة أمنية نظامية، ذات صبغة أخلاقية سليمة، انطلاقا من فلسفة عميقة مدروسة ومستقبلية. وعلى النقيض هناك من يرفض هذه الأخلاق والقيم والمبادئ والمثل، وهذا الرفض يكون أحيانا ذو مظهر كبير ونشط، فكثيرا ما يلاحظ عند هؤلاء الأطفال رفضا لكل المكتسبات المدرسية، أما في الحالات المتبقية فتكون عبارة عن شاهد على العدوانية الموجهة، من قبل الأولياء للمدرسة وبالخصوص إذا أسقطوا، ومن هذه المكتسبات والمفاهيم ما هو دائم ثابت ومنها ما هو مرحلي متغير.

أضف إلى ذلك جماعة الأقران والتي تعتبر ثالث عنصر مؤثر في شخصية الناشئة، فهناك بعض المجموعات المكوّنة لفرض السيطرة لإثبات موقف بطولي تسارع إلى التسلّط، في محاولة للخروج على الأعراف والتقاليد، ومخالفة لكل المثل والقيم والمبادئ. بإثارة الشغب والعدوانية على الحرم التعليمي، كنوع من فرض الرأي وكشكل من أشكال التموقع والتميّز عن غيرهم من الأصحاب والأقران، وهناك الكثير من العناصر الخارجية الأخرى المؤثرة، "أما العناصر الثقافية في البيئة فهي أكثر تأثيرا من العناصر الطبيعية على الإنسان، وتتضمن هذه العناصر الأسرة والمدرسة وجماعة الأقران"(علاء الدين كفافي،2006، ص 51).

ضف إلى تلك العناصر العامل الوراثي والعامل العصبي والعامل الهرموني وهناك عنصر يدلي بدلوه كرافد لا يمكن تجاهله، باعتباره محصلة أخرى للعوامل السالفة مجتمعة فيما بينها وهو رافد البادية والحضر. "ووجود فروق دالة بين عينتي الريف والحضر (بنين، بنات) وذلك بالنسبة لكل من المستوى الثقافي للأسرة، ومناخ البيئة المدرسية، وتأثير برامج الإعلام على مستوى الابتكار، وهذه الظروف كلها لصالح مرتفعي القدرات على الابتكار. (طارق عبد الرؤوف عامر، 2006، ص 47).

ومهما تكن من أسباب وعناصر فاعلة في هذا المجال، فإنها إرهاصات ومحاولات لا تقل أهمية عن غيرها من العناصر، كما لا تقل أهمية عن الأمن الغذائي أو الأمن الفكري أو الأمن الصناعي.

متطلبات الخلفية الأمنية بالمدرسة والجامعة:

يواجه النظام التعليمي جملة من الممارسات السلبية في أشكال معينة يلحق الأذى بالناشئة ويهدد حياتهم " ويعني النظام الخضوع للقانون والالتزام بعدم الخروج على قواعده، وهذا يفترض وجود جماعة أيا كان حجمها، يعمل بداخلها" (محمد ماجد الياقوت، 2006، ص 02).

وتظهر خطورة الإساءة كظاهرة لها انعكاساتها بين العلامات الجسدية والمعنوية، وهنا يأتي النظام الأمني التعليمي ليجسد كلمته " فالنظام قد قُصد به فيما قُصد المحافظة على الجماعة البشرية، والتقدّم بها ومن هنا يرتبط النظام ارتباطا وثيقا بوجود الجماعة فحيث توجد الجماعة أو المجتمع يفرض النظام"(محمد ماجد الياقوت، 2006، ص 02).

وليس الموظف بمنأى عن العدوان، ولا ببعيد عن السلوكيات والممارسات اللّاأخلاقية باعتبار الركن المادي الموجود "والركن المادي لجريمة إهانة الموظفين يتمثل في الإهانة سواء بالقوال أو بالإشارة أو بالتهديد، وعموما تشمل الإهانة جميع صور الاعتداء على الشرف والاعتبار" (عبد الفتاح مراد، [د. ت]، ص 270).

وانتقلت الظاهرة الأمنية كظاهرة، يمكن توخيها بأساليب بسيطة ومعقولة أحيانا، إلى ظاهرة صعبة نعاني من معالجتها.

"لقد تطورت الظاهرة الجنائية أصبحت أكثر خطرا، وبعد أن كانت عصية على الاكتشاف أصبحت في مدى القدرة على تبين معالم الفاعل"(عباس محمود مكي، 2007، ص 17).

كل ذلك يقربنا إلى جملة من المقاربات الزجرية والقانونية، بغية تحصين الفرد بمواد تمنعه من ارتكاب الظواهر السلبية والسلوكيات المشينة المنعزلة لا في الوسط المدرسي فحسب أو المحيط الخارجي للمؤسسات التعليمية، بل لإرساء خطط جادة ترافقها موادّ ردعية للتعامل مع الظاهرة.

"ولذلك فإن المادة تلحظ كيفية التعامل العقابي مع الجاني، هذه المعادلة تحتاج إلى إعادة نظر دائمة تتوافق مع حركة المجتمع وتطوره الثقافي عامة، فإذا جمد القانون تعاظمت محاولات تجاوزه ومداورته" (عباس محمود مكي، 2007، ص 33).

ولأن تراكمات الماضي بعدم النظر في هذا الأمر بجدية أكثر، والتعامل معها بصيغة مدروسة وعقلانية وبخاصة في ظل التطورات التكنولوجية العابرة للقارات.

" لقد تغير العالم كثيرا، ومن معالم هذا التغير يأتي التطور التكنولوجي في الدرجة الأولى، وما رافق ذلك من تقدم المعلوماتية والإعلام والإعلان " (عباس محمود مكي، 2007، ص 17).

والمجرم الآن أو العنفواني وكذا الإجرام، ليس مثل العدواني السابق في تهديده أو مساسه بالنظام، بل تعدى ذلك إلى الإجرام المنظم ومنه أيضا الإجرام المدروس بعكس الماضي إذ."كان المجرم في السابق يعتبر مسؤولا عن كامل أعماله كان يتم التعامل معه من الجانب العقابي، لأن الجريمة تقترن بالمسؤولية، تحول المجرم الآن في منطق التحليل النفسي وبالتالي في علم النفس الجنائي إلى ضحية يُسمع ويتم البحث عن مكنوناته ودوافع سلوكه، وأصبح بذلك موضوعا لدراسة العياديين النفسانيين " عباس محمود مكي، 2007، ص ص 113-114).

وعليه فقد أصبحنا نتعامل مع القضايا التي تهدد الأمن التعليمي بواقعية أخرى، انطلاقا من الظروف المحيطة مرورا بتحديد الجرم أو العقوبة في حق أفراد الجماعة التعليمية، وانتهاء بالأطراف الكامنة وراء ذلك عن طريق تنمية المهارات.

" لم تعد مهمة الباحث في ميدان الجريمة أن يدين المجرم، أو يعاقبه أو يصدر عليه حكما أخلاقيا، بل أصبحت مهمته أن يبحث في أعماق المجرم، وأن يعيد النظر في سلوكه مبتدئا بفكرة أنه إنسان، فقد توافقه مع نفسه وجماعته ولجأ للجريمة حتى يستعيد هذا التوافق المفقود" (محمد حسن غانم، 2005، ص 14).

غير أننا نرى والحسرة تملأ عيوننا؛ جملة من التجاوزات والسلوكيات التي تطال الأسرة التعليمية، بوقوع حالات عنف بمحاذاة المدارس والجامعات، أو داخل الحرم الجامعي وفضاء المؤسسات التعليمية الداخلية والتي تحمل صبغة السيادة التربوية. ومنها ما يؤدى إلى عدم الشعور بالأمان.

"إن التربية في جوهرها عملية مستقبلية وهي الأداة التي تعد أجيال اليوم لعالم الغد لهذا فإن المربين مدعوون لأن تكون عيونهم على الحاضر وعلى المستقبل، يستشفون آفاقه ويسيرون في مجاهله"(طارق عبد الرؤوف عامر، 2006، ص 115).

كما أن التفاعل مع الرفاق من ذوي السوابق، أو الذين لهم رغبة للجنوح نحو العنف لها شديد التأثير لأن سرعة تقليد رفقاء السوء أخطر وتنتشر بسرعة فائقة سرعة انتشار النار في الهشيم.

ولأن "جماعة الأقران رغم أهميتها السيكولوجية للطفل فهي جماعة غير نظامية، فهي تنشأ بين مجموعة من الأطفال يجدون في أنفسهم حاجة إلى التقارب، وقد تنشأ الجماعة أولا ممثلة في اثنين من الأطفال يعتبران نواة الجماعة التي تكبر بعد ذلك بانضمام أطفال آخرين إليها حسب معايير خاصة"(علاء الدين كفافي، 2006، ص 204).

كما أن للمراهق غالبا رغبة في إظهار قدراته أمام أقرانه، الأمر الذي يجعله يصبو بحماسته إلى العدوان الموجه على الآخرين.

"يفهم الطفل نفسه على نحو أفضل عندما يتعامل مع زملاء يشبهونه سنا وخبرة، ويشعر بالإنجاز عندما يحقق مكانة عندهم، فهي مكانة مستحقة في نظره لأن مكانته في أسرته وعند والديه مكانة بحكم البنوة والأبوة ومكانته عند معلمه أمر مهنيّ تربوي اجتماعي، أما مكانته بين أقرانه فقد استحقها بإنجازه وشخصيته" (علاء الدين كفافي، 2006، ص 205).

ويكون الوعي بغرض التحصين من أي فكر متطرف وهدّام عند الناشئة بدرجات متفاوتة طبعا، كما أن الوضعية الاجتماعية الصعبة تؤثر أيما تأثير؛ لتعلقها وارتباطها الوثيق بعنصر بناء الشخصية، في انتهاج بعض روافد السلوك الإجرامي.

"والوعي عند الإنسان، هو كل ما يعبر عنه من تخيل وتذكر وتفكر وانفعالات ومقارنات واستدلالات، على جميع المستويات، وقد يستخدم البعض الوعي بمعنى ضيق لمعرفة الذات أو الإحساس بالوجود، وعلى ذلك يكون الوعي خاصية تميز الكائنات البشرية، ولكن الوعي وملكة الإحساس التي يمكن أن تتقاسمها معنا الكائنات الأخرى (عادل عوض، 2004، ص 05).

وتساهم الظروف الاجتماعية الصعبة بقدر كبير في الإساءة المدرسية، بحيث يسعى صاحب السلوك الإجرامي إلى تحقيق ما يصبو إليه من مطالب... مشبعا رغبته، مزهوا بنفسه، وتبدو عليه ولو بشكل مؤقت أريحية عن تحقيق إنجازه.

"وتوحي هذه التقارير التي سجلها الأنثروبولوجيون بأن أزمة المراهقة، التي نراها عند الفتيان والفتيات في مجتمعنا وفي كثير من المجتمعات المعاصرة، أزمة اجتماعية من فعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛ وليست أزمة بيولوجية ولادية بحكم سن النمو وقوانينه "(علاء الدين كفافي، 2006، ص 218).

وليس بالإجراء البعيد ولا المستعصي ،إذا تكاثفت الجهود بهدف حصر شوكة التهديد نحو زرع الأمن بالتنسيق ،مع مصالح الأمن من أجل تحقيق قفزة نوعية علمية ومعرفية للجامعة .ولما لا توظيف الإعلام الهادف والخلاّق الذي يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ،لما لهذه الظواهر السلبية من انعكاسات على الأسرة التعليمية بوجه خاص وعلى المواطن عموما .لأن في تدني الأخلاق تدنٍ في جميع المجالات ما لم يؤدي الإعلام النيّر رسالته التنويرية " والحقيقة أن هذه المظاهر إنما هي انعكاس للقيم الفاسدة، والإعلام الضّال الخبيث الذي قد يعلو صوته، وقد ينتفش، حتّى يخيّل إلى بعض الناس أنه الأقوى، وأن الغلبة له، ولكن حقيقته وطبيعته الفاسدة ومنطلقاته الهشة تعجل بزواله" (سعيد بن علي بن ثابت، 1993، ص138)، بالرغم من أن موضوع الأمن التعليمي؛ ارتبط بالضغوطات والتمرد الاجتماعي، فإن دراسته بوضع آليات استئصاله قد شغلت كثير من جهد الباحثين.

وما شعار سقراط "اعرف نفسك بنفسك" سوى الدليل على الاهتمام بمعرفة الذات الإنسانية، ولقد درجنا على أن هناك طبقة لها ميولات إجرامية جانحة نحو العادات السلوكية السيئة مما يدل على أن "العنف سلوك فطري عند بعض الناس، إذ يولدون وهم مزودون بخصائص شخصية معينة تتضمن ميولات إجرامية وعدوانية (فوزية عبد الستار، 1985، ص ص 38-40

ويمكن للأولياء ولرب الأسرة، الإشراف على توجيه أبنائهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بجعل شخصية الطفل نواة للنشاطات الرياضية والثقافية، وجمعيات الطفولة وغيرها، وحتى لا يجد المراهق

نفسه منخرطاً؛ في جماعة او عضواً في تنظيم من مثل أقرانه وهو واجب الأسرة اليوم "لأن الأسرة أصبحت منشغلة عن أطفالها بالعمل طوال اليوم" ((أحمد حويتي، 2003، ص245).

كما أن علاقة المتعلم بأقرانه ومعلميه ومن هم حوله، لها شديد التأثير والتأثر على نضجه الانفعالي والاجتماعي، كما يمكن اعتبارها مفتاح نجاح الموقف التعليمي أو فشله، مما يساعد على تفتح الأذهان والنضج الإيجابي، المدعم بالمحبة والمشاركة الوجدانية في "عملية تحويل الطفل من كائن أولي إلى كائن اجتماعي، وعضواً في المجتمع يكتسب خلالها مهاراته وقيمه وطموحاته، ويعرف ما يعتبر ثواباً وما يعتبر عقاباً" (محمد أحمد صوالحة، مصطفى محمود حوامدة، 1994، ص ص 24-25)

والخلاصة من متطلبات الخلفية الأمنية بالمدرسة والجامعة فيما تمّ بحثنا فيه أنه إذا انعدمت التربية والأخلاق فلا فائدة ترجى وراء أعمالنا، إذ نعتبر جانب الفضيلة والخلال والخصال الحميدة، عنوان عملنا في زرع البذرة الطيبة التي تأتي ثمارها اليانعة متى كان الفهم سديدا، وآخذا طريق الجادة في فهم كلمة الأمن وما اتصل بها، لأن المدرسة والجامعة أنشئت لإعداد الناشئة ورجال المستقبل لا لإعداد السلع الإنتاجية، وتوظيف ذلك ملاءمة لحاجات المجتمع، ولكل مجتمع بنيته وثقافته وأنماط حياته.

الآليات والمقترحات الجادة لتوفير الأمن بالمدرسة والجامعة العموميتين:

1. العمل على إجراء دراسات حول الأمن التعليمي بما يكفل بتر ظاهرة اللّا أمن التي يعاني منها محيط المدرسة والجامعة وفضاءاتهما الداخلية، وذلك بإقامة وتفعيل الندوات المساهمة في نبذ العنف وترسيخ الهدوء والتنسيق فيما بين الهيئات المختلفة بغرض احتواء أزمات العنف، وتثبيت الأمن بالمؤسسات التعليمية.
2. بعث مخطط توجيهي من شأنه تقديم خلفيات ومسببات متغيرات الأمن التعليمي، بغية التخفيف من حدة ووطأة هذه السلوكيات بإشراك الجهات الأمنية في المحافظة على الأمن بتنظيم دورات أمنية مركزة خاصة في فترات الخروج صباحا ومساء، وتعميم الحراسة بمحيط الأحياء الجامعية، وكذا الثانويات والإعداديات والمدارس الابتدائية.

3. محاولة فهم الإنسان المهدد للتعليم بإشعار الجهات الوصية بتنامي ظاهرة غياب الأمن التعليمي بمحيط الهياكل العلمية، وداخل فضاءاتها من طرف الأولياء والطاقم الإداري والتربوي وكذا الجمعيات الفاعلة في هذا الشأن.
4. تكاثف عناصر هيئة التدريس بالمدرسة والجامعة لاحتواء الظاهرة بإعطاء النماذج المثلى في المنحى التربوي والمرمى البيداغوجي حول التعامل قصد ابتغاء حيازة فضيلة العلم.
5. بعث روح عمل أفراد وجماعات الإرشاد النفسي والتوعية الأمنية، والبحث عن حلول المشكلة ومعالجتها جذريا وتنسيقهم مع الطاقمين الإداري والتربوي وتفعيل المراكز الجهوية لمسايرة وضعيات العنف قبل حدوثها، والتكفّل بالحالات الراهنة.
6. إقامة ورشات تثقيفية وتحسيسيّة داخل فضاء المدرسة والجامعة لأجل التقرب من الناشئة وتخفيف حدة القلق والاضطراب والاكتئاب لأجل تأمين التلاميذ، والحرص على استقرار حياتهم واطمئنان نفوسهم بنشر ثقافة الأمن داخل أسوار المؤسسات التعليمية بما يضمن لهم ممارسة تعليمهم بأريحية.
7. التخفيف من الحجم الساعي للبرامج الدراسية مما يثقل كاهل المتعلم وينعكس على الهيئة التعليمية احتواء الظاهرة إيجابيا بمعالجة المشاكل الدراسية
8. ربط الثقافة اليومية للفرد بالجانب العملي للحياة اليومية، وجعل حياة الفرد ذات قيمة هامة، بتحصين الفرد من الفكر المتطرف، وتنشئته تنشئة اجتماعية، تكفل له توفير أسباب الهدوء والاطمئنان مع كافة شرائح المجتمع دون تحرج، وتحصينه ضدّ ارتكاب أعمال عنف وشغب.
9. إظهار الاستياء والاشمئزاز من ظاهرة تفشي حالات العنف في مراكز التعليم ومحيط جل الهياكل التعليمية، ومنابع العلم والتي يفترض أن تكون بعيدة كل البعد عن مثل هذه التصرفات بإقامة تظاهرات ثقافية ورياضية للحد من تنامي الظاهرة.
10. توكل للمدرسة والجامعة مهام التثقيف والتنوير لنشر الأفكار البناءة المساهمة في رسم القيم والمثل والمبادئ بين كافة أطياف وشرائح المجتمع بما يخدم مصلحة الوطن.

11. وحتى يحصل النفع ويتوفّر الأمن والخير لجيل الوطن وحتّى لا تذهب اقتراحاتنا وما أسدينا عرض الحائط، لا تنغرس هذه النقاط ما لم تكن الإرادة الفذّة والنية الخالصة والعمل الدؤوب والزيارات المتوالية للجهات الوصية، على اعتبار أن الأمن الحقيقي ينبغي أن يشمل جميع مناحي الحياة بدءا بالمدرسة والجامعة مرورا بالمحيط البيئي لهما وانتهاء بالفضاءات الخارجية الأخرى لهذا الوطن وأبناء هذا الوطن حتى لا يتهدّدُنا أيّ خطر مادي أو معنوي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. بوبازين أحسن، 2009، سيكولوجية الطفل والمراهق: دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر، ط1.
2. درياس زيدومة، 2007، حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1.
3. عامر طارق عبد الرؤوف، 2006، الدراسات المستقبلية، مفهومها-أساليبها-أهدافها، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1.
4. عوض عادل، 2004، حقيقة الوعي الإنساني بين الوحدة والتعدد أو الاتصال والانفصال، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1.
5. مكي عباس محمود، 2007، الخبير النفس، جنائي، وتنامي الجرائم الأخلاقية المعاصرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1.
6. مراد عبد الفتاح، [د. ت]، شرح جرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار والجرائم التي تقع بواسطة الصحف وجرائم الصحافة، القاهرة، مصر، ط1.
7. كفافي علاء الدين، 2006، الارتقاء النفسي للمراهق، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، ط1.
8. غانم محمد حسن، 2005، المجرمون والسلطة، دراسة نفسية مقارنة بين خمس فئات إجرامية (نشل، سرقة، بغاء، قوادة)، وعينة سوية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1.
9. الياقوت محمد ماجد، 2006، شرح القانون التأديبي للوظيفة العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط1.

10. بن ثابت سعيد بن علي، 1993، الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2.

11. عبد الستار فوزية، 1985، مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط5.

12. حويتي أحمد، 2003، العنف المدرسي "العنف والمجتمع مداخل معرفية متعددة"، دار الهدى للطباعة النشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط1.

13. صوالحة محمد أحمد، حوامدة مصطفى محمود، 1994، أساليب التنشئة الاجتماعية للطفولة، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.